الأنباء
الجمعة 13 نوفمبر 2015

أكد أن هناك إجراءات عديدة لتنويع مصادر الدخل

الصالح: الوضع المالي للدولة وبشهادة مؤسسات التصنيف العالمية «ممتاز ومتين»

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح ان الوضع المالي للدولة وبشهادة مؤسسات التصنيف العالمية «ممتاز ومتين»، مشيرا الى ان ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية والسنوات الخمس المقبلة «إذا لم ترتفع أسعار النفط ولم يتم التعامل مع الأمر بحصافة فسيكون هناك عجز في الميزانية».

وقال الوزير الصالح في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية انه استعرض مرئيات الحكومة لتمويل عجز الموازنة حيث استعرض وكيل وزارة المالية خليفة حمادة الجوانب المالية العامة فيما شرح محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل المنظور الاقتصادي وأهمية توزيع ادوات الدين ما بين اللجوء الى الاحتياطي العام وإصدار السندات بالدينار والصكوك والسندات بالدولار وذلك في مراحل مختلفة لتمويل العجز مع الحفاظ على القوة والمتانة المالية للدولة.

واضاف ان الجانب الحكومي استمع الى ملاحظات النواب على أن تؤخذ على محمل الجد، مشيرا الى انه سيتم عقد اجتماع آخر متى ما ارتأت اللجنة ذلك.

وبين ان قانون الميزانية نص على ان تمويل الميزانية يأتي من الاحتياطي العام، موضحا ان للاحتياطي العام سلطة التقدير بين استخدام فوائضه المالية او الاقتراض «أيهما أوفر».

وأوضح ان قانون الدين العام الذي يمارس البنك المركزي حاليا اصدار سندات وفقه «يتيح للاحتياطي العام الاقتراض لتمويل النقص بين الايراد والمصروف»، مشيرا الى «أننا لا نحتاج الى قانون حاليا لذلك إنما من الممكن اضافة بعض المواد لقانون الموازنة الجديدة لتجعل الصورة أوضح».

وكشف عن قرب صدور فتوى رسمية من ادارة الفتوى والتشريع تفيد عدم الحاجة الى اصدار تشريع حاليا بشأن السندات «إنما من الممكن استخدام قانون الدين العام القائم حاليا».

وحول الصكوك في قانون الدين العام واعطاء قانون هيئة أسواق المال العام في التعديلات الأخيرة تنظيم العمل في هذه الصكوك، أكد الوزير الصالح «وجود تفاهم كامل» بين الحكومة وأعضاء اللجنة البرلمانية في هذا الشأن حيث «صدرت بعض الملاحظات الفنية التي ستؤخذ على محمل الجد وستتم مراعاتها في اتخاذ القرارات».

وبشأن التساؤل حول عجز الحكومة عن تنفيذ التزاماتها تجاه بعض الجهات الحكومية، قال الصالح «نعم هناك تعمد بغية دراسة هذه الجهات وإمكانية تصدير سندات لها لقياس قدراتها بدلا من النقد وعليه لا يوجد عجز في السداد وهناك التزام بالسداد ولا يوجد تأخير في المشاريع إنما آلية التمويل شأننا».

وبسؤاله حول تقديم الحكومة ضمن أولوياتها مشروع قانون في شأن القيمة المضافة، قال ان هناك اجراءات عديدة لتنويع مصادر الدخل الحكومة لإيجادها وفق ما جاء بالخطة الإنمائية للدولة وبيان المتطلبات التشريعية لتحقيق هذا الهدف، تفعيلا للدور الرقابي لمجلس الأمة ومتابعة ومراقبة عمل الأجهزة التنفيذية، وترسيخا للتعاون بين السلطتين وأهميته ما اسفر عن العديد من الانجازات.

وقال الحويلة ان الحكومة لديها توليفة من عدة خيارات لمواجهة العجز المتوقع على المدى المتوسط الذي قدرته وزارة المالية على مدى خمس سنوات بصفة مبدئية نحو 25 مليار والخيارات هي: اما من مخصصات صندوق احتياطي الأجيال كما نصت المادة 8 من القانون رقم 3 لسنة 1978 لقواعد اعداد الميزانيات والمراقبة على تنفيذها، والبنود التي تمثل تحويلات بين جهات حكومية، وتمويلة من الاحتياطي العام للدولة، أو من خلال اصدار الدولة للسندات والصكوك او سده بالاقتراض المباشر من البنوك المحلية، ولا زالت الصورة لم تكتمل لأن وزارة المالية والبنك المركزي وباقي الجهات الحكومية تدرس هذه الخيارات، وقد أكد الوزير والفريق الحكومي أن الوضع بعد أنخفاض الأسعار خطير ولكن الوضع المالي للدولة متين.

وأضاف الحويلة ان الميزانية العامة للدولة 2015/2014 و2015/2016 شهدت عجزا بمقدار(8,160,4) (8,181,4) مليارات دينار كويتي على التوالي وقدرت الإيرادات النفطية على أساس سعر برميل النفط 75,45 دولار أميركي للسنوات المالية على التوالي.

وأشار الحويلة إلى أن الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2015/2014 أسفر عن عجز فعلي بمقدار 2,721 مليار دينار وهو الأول منذ عام 1999/1998م وابرز ما يعكس هذا العجز هو التراجع الواضح لأسعار النفط الخام، وتفاصيل الحساب الختامي تشير إلى أن اجمالي الايرادات بلغ 24,926 مليار دينار مقارنة بنحو 31,811 مليار دينار لسنة 2014/2013 وذلك يعني تراجع اجمالي الإيرادات بنسبة 21,6٪ وذلك لانخفاض الايرادات النفطية إلى 22,502 مليار دينار مقارنة بنحو 29,292 مليار في السنة السابقة أي تراجع بنسبة 32,2٪.

واختتم الحويلة تصريحه مؤكدا على ضرورة العمل على تنويع مصادر الايرادات المالية بعيدا عن الايرادات النفطية لضمان حماية الموازنة العامة من خطر تراجع اسعار النفط، وأيضا لحماية الاقتصاد الكويتي، علما بأن الهيكل الاقتصادي للدولة يعتمد بشكل رئيسي على النفط، حيث انه لا يتعدى دخل الدولة من المصادر الأخرى بما فيها الاستثمارات الداخلية والخارجية 8٪، وشدد على وجوب مواصلة الاهتمام بتنمية وتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني في مجالات التنمية البشرية والتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسعة وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي بما يضمن متطلبات العيش الكريم لشرائح المجتمع وخصوصا ذوي الدخول المتدنية.

أعضاء لجنتي المالية والميزانيات

أنس الصالح ود.محمد الهاشل خلال اجتماع اللجنة

الشايع: 25 مليار دينار قيمة العجز المتوقع للسنوات الخمس المقبلة

القضيبي: تحفظت على حل الاقتراض الخارجي لأنه يؤثر على تصنيف الكويت الائتماني

الحويلة: 8 مليارات دينار قيمة العجز في ميزانيتي العام الحالي والماضي على أساس سعر برميل النفط 45 دولارا

حيث تقدمت الحكومة بورقة في هذا الشأن لأعضاء مجلس الأمة كما ان هناك تنسيقا وتعاونا مع النواب في هذا الشأن.

من جانبه، كشف رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع عن ان الفريق الحكومي بين لاعضاء لجنتي المالية والميزانيات البرلمانيتين عدم الحاجة لاصدار اي تشريع عند استخدام ادوات الدين العام من سندات او صكوك لسد العجز المرتقب وهي متاحة، مشيرا في الوقت ذاته الى ان العجز المتوقع للسنوات الخمس المقبلة يبلغ بإجماله 25 مليار دينار وفق متوسط تسعير بيع برميل النفط الكويتي عند 65 دولارا.

وقال الشايع في تصريح صحافي يوم امس «عقدت لجنتا المالية والميزانيات البرلمانيتان اجتماعا مشتركا بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح ومحافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل والفريق الحكومي لمناقشة وبحث آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة».

وأوضح الشايع ان الحكومة لديها عدة خيارات لمواجهة العجز المرتقب للسنة المالية الحالية والمقدر بـ8.2 مليارات دينار وفق تسعير متوسط برميل النفط بـ45 دولارا، مبينا ان العجز المتوقع للسنوات الخمس المقبلة يبلغ في اجماليه 25 مليار دينار وفق تسعير متوسط لبرميل النفط الكويتي عند 65 دولارا.

وتابع الشايع ان الفريق الحكومي اوضح ان ادوات سد العجز من خلال السندات او الصكوك او الاقتراض متاحة دون الحاجة لتشريع من خلال قانون الدين العام الذي مدد العمل به عام 2009 ويسري للعام 2017.

بدوره، رحب عضو اللجنة المالية النائب أحمد القضيبي بالتصور الحكومي لمعالجة العجز في الميزانية، مشيرا الى ان اجتماع اللجنة المالية البرلمانية مع نائب رئيس الوزراء ووزير المالية انس الصالح شهد تقديم التصور الحكومي لمعالجة هذا العجز.

وقال القضيبي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة المالية البرلمانية مع وزير المالية ان الحكومة ممثلة بالوزير الصالح استعرضت حلولا كثيرة لسد العجز في الميزانية، كان من بينها سد العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال الاقتراض الخارجي، وأنا بدوري تحفظت على هذا الخيار وعللت أسباب تحفظي بأن ذلك الأمر سيؤثر على تصنيف الكويت الائتماني في الوقت الحالي، مشيرا الى انه اذا كان لا بد من هذا الحل فليكن آخر خيار تستخدمه الحكومة ولا يستخدم في بداية الحلول.

وقال القضيبي ان المؤشرات والتوقعات تشير الى استمرار هبوط أسعار النفط الى 5 سنوات مقبلة لذلك

لا بد ألا تكون الاستعانة بالاقتراض الخارجي كمرحلة أولى ولا يمكن ان نأخذ به حاليا مادامت هناك بدائل وخيارات أخرى انجع من الممكن ان تسد عن طريقها الحكومة عجز الميزانية ولا تؤثر على تصنيف الكويت الائتماني.

وفي حديثه عن قضية النفط، أكد القضيبي ان النفط يعتبر أهم مصادر الدولة والمصدر الرئيسي لإيرادات الدولة ولا بد على الحكومة الاعتناء به جيدا وتطويره باستمرار.

وشدد القضيبي على ضرورة أن تحمي الحكومة والمجلس القطاع النفطي من التدخلات السياسية.

من جهته قال مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د.محمد الحويلة ان اللجنة عقدت أمس اجتماعا مشتركا مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الاستثمار والفريق الحكومي وكان الهدف منه بحث آلية سداد عجز الموازنة وخطة الحكومة لمواجهة هذا العجز والموارد البديلة التي تسعى

الغانم استقبل وفد البنك الدولي

الغانم مع ميرزا حسن من البنك الدولي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس عميد مجلس المديرين التنفيذيين والمدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي د.ميرزا حسن يرافقه كل من المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا د.نادر عبداللطيف محمد ومدير مكتب الكويت لدى البنك الدولي د.فراس رعد ونائب المدير د.ماهر فتحي أبوطالب.

كما استقبل الغانم القنصل العام لدى الكويت في فرانكفورت ضرار التويجري بمناسبة تسلمه مهام عمله الجديد في المدينة المذكورة.

عسكر: «حقوق الإنسان» تدعو صالح الفضالة لمناقشة الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون

عسكر العنزي

أعلن مقرر لجنة حقوق الإنسان البرلمانية عسكر العنزي توجيه الدعوة إلى رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة لاجتماع مقبل، لمناقشته في مقترحات الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين بعد اجتماع اللجنة امس«الخميس» أن اللجنة ناقشت مقترحات عدة بشأن حقوق البدون، واتفقت على دعوة الفضالة لمناقشته في هذا الموضوع، مشيرا الى ان اللجنة ترى ان الجهاز لم يطبق للأسف بعض الحقوق التي تم الاتفاق عليها منذ مجلس الأمة السابق وتحديدا منذ عام 2010.

وأكد ضرورة إنصاف هذه الشريحة، منوها بأدوارهم في خدمة البلاد والتضحية بأرواحهم في الحروب العربية وتحرير الكويت، ومشيرا إلى أن اللجنة تريد الاستماع من الفضالة إلى مرئياته حول هذه الحقوق.

الصالح: التأمين الصحي للمتقاعدين دخل حيز التنفيذ

خليل الصالح

بشر النائب خليل الصالح المواطنين بدخول القانون الذي تقدم به وتبناه في مجلس الأمة بشأن توفير نظام التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين حيز التطبيق عمليا بعد ترسية المناقصة على الشركة المعنية وفق القانون الذي ألزم الحكومة بطرح مناقصة بين شركات التأمين المعتمدة بمزاولة النشاط.

وأوضح الصالح أن الكويتيين المتقاعدين المسجلين بالتأمينات الاجتماعية بإمكانهم الآن تلمس ثمرات هذا القانون الذي يرفع المعاناة عنهم بسبب فترات الانتظار وشح توفير الغرف في المستشفيات.

وثمن الصالح التعاون الحكومي ـ النيابي الذي أسفر عن إقرار هذا القانون الحيوي والذي يرتبط بشكل مباشر بمصالح فئة عزيزة قدمت إلى البلاد الكثير في عمر العطاء.

وأشاد بالدعم النيابي من الزملاء النواب الذي سهل تمرير القانون لاسيما الدور المحوري الذي لعبه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لتسهيل الدفع بإقرار القانون، والذي كان له عظيم الأثر في تحقيق التناغم بين السلطتين بشأنه.

مطيع يقترح إصدار وثيقة التملك للمواطنين والمواطنات

د.أحمد مطيع

تقدم النائب د.احمد مطيع بالاقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام المادة 33 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه النص الآتي: «تصدر وثائق التمليك للمواطنين الذين يتم تخصيص قسائم أو مساكن لهم وفقا لأحكام هذا القانون بعد استيفاء المدد والشروط ووفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة ويستثنى من شرط المدة المواطنون الذين شملتهم المكرمة الأميرية وأسقطت عنهم أقساط البيوت سواء كانوا من ذوي الدخل المحدود أو ممن حصلوا على قسائم، فتصدر لهم هذه الوثائق دون التقيد بشرط المدة. كما تصدر وثائق تمليك للمواطنات سواء المتزوجات أو المطلقات أو الارامل من ازواج غير كويتيين اللواتي خصصت لهن مساكن حكومية اذا كان قد مضى على تاريخ التخصيص خمس سنوات، على الأقل، على أن يتم سداد ثمن المسكن، وبشرط ألا يكن قد استفدن من نظام الرعاية السكنية من قبل، ولا يجوز التصرف في العقار بعد صدور الوثيقة حال الزوجية، ويعتبر كل تصرف يتم على غير مقتضى هذا الشرط باطلا بطلانا مطلقا، ويصدر الوزير بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة القواعد التنظيمية اللازمة لذلك».

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

ويهدف الاقتراح بقانون الى تسجيل هذه المساكن بأسماء الكويتيات المتزوجات أو المطلقات أو الأرامل من أزواج غير كويتيين وتسليمهن وثائق تملكها، من أجل ضمان الاستقرار النفسي والمعيشي لأفراد اسرهن وحتى لا تضيع حقوقهن كمواطنات كفل لهن الدستور حقوقهن كما جاءت في المادة 29 التي تنص على ان «الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل أو اللغة او الدين»، وعملا على تحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين باختلاف أجناسهم، اضافة الى معالجة الوضع الاسري غير المستقر الذي سوف تعيشه الكويتيات طوال حياتهن إذا ما طلقن او توفي عنهن أزواجهن، حيث سيبقين من دون مأوى اذا تم اخراجهن من هذه المساكن مع عدم وجود مسكن آخر ملائم لهن. من اجل ذلك، أعد هذا الاقتراح بقانون الذي ينص في مادته الأولى على ان يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 33 من قانون الرعاية السكنية رقم 47 لسنة 1993 نص جديد يقضي بإصدار وثائق التمليك للمواطنات اللاتي تم تخصيص مساكن لهن وبالشروط التالية:

1ـ ان تكون الزوجة او المطلقة او الأرملة كويتية ومتزوجة من غير كويتي.

2ـ أن تكون قد منحت مسكنا حكوميا.

3ـ أن يكون قد مضى على تاريخ تخصيص المسكن مدة لا تقل عن خمس سنوات.

4ـ سداد الاقساط المستحقة كثمن للمسكن.

5ـ عدم الاستفادة السابقة من نظام الرعاية السكنية.

6ـ صدور قرار بالقواعد المنظمة لذلك من الوزير المختص بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة.

«الشباب والرياضة»: انتخابات الأندية بنظام الصوت الواحد

أعلن مقرر لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب د.عبدالله الطريجي عن موافقة اللجنة بالإجماع على مقترح تعديل آلية الانتخابات في الأندية الرياضية لتكون بنظام الصوت الواحد، مبينا ان اللجنة ستطلب من لجنة الأولويات إدراج المقترح ضمن أولويات لجنة الشباب والرياضة.

وأشار الطريجي في تصريح للصحافيين أمس عقب اجتماع اللجنة الى انهم ناقشوا عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومن بينها بعض الخطوات التي سمعت من بعض الوزراء حول تكليف الهيئة العامة للاستثمار في اتجاه خصخصة الأندية.

وأضاف انه تم الاتفاق على استدعاء رئيس لجنة الشباب والرياضة الشيخ احمد المنصور ونائب شؤون الرياضة د.حمود فليطح الأسبوع المقبل لمناقشتهم بمقترحات الخصخصة وتداعيات إيقاف النشاط الرياضي مع التنسيق معهم في آلية البدء في التحقيق حول المتسبب في إيقاف الرياضة، مشيرا الى أن الأسبوع المقبل سيشهد بعض القرارات التي تخدم الرياضة.

الطريجي متوسطا الفضل والمعيوف في لجنة الشباب